

المخزن والمجال الجبلي التونسي بين 1630 ونهاية القرن الثامن عشر

إبراهيم السعداوي
جامعة جندوبة (تونس)

لقد أعاد العثمانيون بعث مؤسسة المخزن وفرضوا بدورهم علاقات غير متكافئة على أهالي المناطق الزراعية الخصبة بما فيهم "الجبالية"، وهو ما دفعنا إلى تناول التهميش من الوجهة التاريخية استنادا إلى مثالين هما مرتفعات عمدون وجبل وسلات. فقد بقيت هذه الأماكن الجبلية حتى سنوات 1760 فاعلة بقوة في أحداث إيالة تونس لأنها مجالات حصينة وعامرة وبها كثافات سكانية عالية رغم تواضع مواردها الاقتصادية، وكان "الجبالية" بصفة عامة و"الوسالتية" وأهل عمدون بصفة خاصة «... شجى في صدر ملك إفريقية لا ينتزع، وغصة في قلبه لا ترتفع، طالما (...). سعوا في قلب الدول...» حسب قول مؤلف

”الكتاب الباشي“⁽¹⁾. لكن هذه المجالات أضحت فيما بعد وإلى اليوم إما خالية تماما أو مهمشة وطاردة لجزء كبير من سكانها، نظرا لعدة أسباب أبرزها تدعم مجال المخزن على حساب المجال الجبلي. فما هي الآليات التي ساعدت منذ أواخر عهد الدايات على توسع نفوذ السلطة العثمانية على حساب استقلالية ”الجبالية“؟ وكيف استطاع المخزن احتواء المجال الجبلي بين سنوات 1630 ونهاية القرن الثامن عشر؟

I . ضغط المخزن على المجال الجبلي منذ سنوات 1630 :

تدعمت سلطة المخزن بإيالة تونس بصفة واضحة منذ ثلاثينات القرن السابع عشر، واستطاعت قواته العسكرية أن تتغلب على القبائل في عدة مناسبات حتى داخل معاقلها الطبيعية. فقد حافظ البايات المراديون إجمالا على الخيارات والتصورات السابقة في تعاملهم مع ”الجبالية“ وباقي المتهمين بعدم الطاعة، وأبقى البايات الحسينيون على تلك السياسة والنظرة المتحاملة طيلة القرن الثامن عشر رغم دمجهم لعدة قبائل في منظومة المخزن. وفي هذا الإطار العام خاطب الباي حسين (1705-1740) وجهاء وسلالات عام 1729 إثر فشل

1. ابن عبد العزيز، الكتاب الباشي، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، رقم 18666، ورقة 8؛ محمد الصغير بن يوسف، المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، رقم 10868، ورقة 13، 17؛ أحمد ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، النشرة الثانية، الدار التونسية للنشر للشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر، تونس 1977، ج 2 ص 42-43، 55، 64... الخ؛ راجع حول موضوع الجبال وكذلك التهميش :

Maurer G., « Montagnes et montagnards au Maghreb (Maroc, Algérie, Tunisie): Evolution récente du milieu rural », in *Les Cahiers d'U.R.B.A.M.A.*, n°7, 1992, p. 3561; Blandine Destremau, « Pauvres et pauvreté en Afrique du Nord Moyen Orient : Essai de balisage d'une problématique de recherche en sciences sociales », in *Les Cahiers d'URBAMA*, n°13, 1997, p. 760; Certeau (de) Michel, *L'absent de l'histoire*, Paris, Gallimard, 1973; Barel Yves, *La marginalité sociale*, Paris, 1974; Geremek Bronislaw, *L'Europe et les pauvres du Moyen age à nos jours*, Paris, Gallimard, 1978; Schmidt J.C., « L'histoire des marginaux », in *La Nouvelle Histoire*, sous la direction de J. Le Goff, édit. Complexe, Paris 1978; Chebel Malek, *L'esprit de sérail: Peversions et marginalités sexuelles au Maghreb*, Lieu commun, terre des autres, Paris, 1988; *Etre marginal au Maghreb*, C.N.R.S., Paris 1994; Larguèche A., *Les Ombres de la ville: Pauvres, marginaux et minorités à Tunis (XVIII ème et XIX ème siècles)*, C. P. U., Tunis 1999.

التمرد الباشي الأول بقوله : «... لكم الويل قد طال نفاقكم على هذه المملكة وكل حين تسعون في المهلكة على سلطانكم خلف عن سلف حكم الإله في رقابكم السيف...»⁽²⁾. ولجأ البايات في البداية إلى خيار القوة الذي جسّد بصفة عامة القطيعة وتوتر العلاقة مع أهل الجبال، لأنه امتاز بطابع العنف والمواجهة المسلحة بين الطرفين. ويتمثل هذا التوجه الأول من جهة في استخدام مؤسسة المحلة كقوة ردع ضد الخارجين عن الطاعة، ومن جهة أخرى في التحريض على الانقسامات بين القبائل.

المحلة وخيار القوة منذ سنوات 1630 :

شكلت المحلة إحدى مقومات السلطة ببايالة تونس أثناء العصر الحديث وكانت لها عدة وظائف متكاملة، واتخذت تلك المؤسسة العريقة أثناء العهد العثماني الأول شكل حملات عسكرية وتأديبية ضد أهل الجبال والبادية. فهي مناسبة لإبراز هيبة المخزن واستخلاص "حقوقه" بالقوة وتوسيع دائرة سلطته بداخل البلاد، فمثلا يؤكد ابن يوسف أن "محلة الترك" كانت تقيم قرب عيون التوامي «... وهي حد محلة تونس (...). حتى تخلص الجبالية مما عليهم من الرمية...». ونوه الإخباريون بالجهود العسكرية التي بذلها قادة هذه المؤسسة منذ أواخر القرن السادس عشر، لاسيما المملوك رمضان باي الذي يعد «... أول من سما وأظهر ناموسا لهذه الطريقة...» حسب رواية ابن أبي دينار⁽³⁾. وتشير المصادر

2. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 38، ابن أبي دينار، 1967، ص 227، 232-233، 235-237، السراج، 1985، ج 2 ص 365، 370-372، 450، 450، 645-647، 676، 695.
Cherif M.H., * 1984, T. 1, p. 86-91, 194-195, * 1986, T. 2, p. 18-19, 55-56 ; Bachrouch T., 1977, p. 167-172.

3. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 5؛ ابن أبي دينار، 1967، ص 227؛ نبيهة السلطاني العبيدي، القوى العسكرية القارة بتونس وتكاليفها المالية من 1756 م إلى 1814 م، شهادة دكتوراه (مرقونة)، جامعة تونس الأولى، 2000، ص 31-37، 98-103، 138-164، 190-208، محمد الحبيب العزيمي، "الحكم المتجول في تونس الحديثة : من خلال نموذج محلة الجريد"، م. ت. ع. د. ع.، عدد 135، 2007، ص 213-243؛ حمادي الدالي، النفوذ المحلي بالبلاد التونسية وتشكل الدولة الترابية 1574-1877 م : قراءة في العلاقة بين القبيلة والزاوية والبايليك، ش. د.، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 2004، (مرقونة)، ص 158-169؛ أحمد العرنوني، وطن الأعراض بالجنوب الشرقي للبلاد التونسية في العصر الحديث دراسة...، ش. د.، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2001، ص 259-268؛ ==

إلى الحملات المظفرة التي قادها مراد باي الأول سنة 1038 هـ/1628-1629 ضد جبال التل الأعلى والحامة : فهو قد «... حاصر بني شنوف وضيق عليهم، واستولى عليها (أي الكاف) بعد غص الريق...»، كما اقتحم واحة الحامة معقل بني زيد وأولاد سعيد رغم «... عصيانها سبع سنين...». وبالتالي فإنه حسب مؤلف «الإتحاف» «... ألف شوارد المملكة وطوع عاصيها...» مثالا نواحي عمدون وجبل وسالات⁽⁴⁾.

وتعتبر الحروب القبلية السمة البارزة لعهد حمودة باشا المرادي (1631-1666)، حيث استعرضت المصادر «... وقائعه المشهورة...» لإخضاع «... الأشقياء من العريان...» واعتبرتها «فتحا»⁽⁵⁾. فقد شرع منذ 1041 هـ/1631 في تجهيز الأمحال لإخضاع «البلاد العاصية» والأطراف، وركز مجهوده العسكري أولا على الحامة التي كانت آنذاك «... في غاية من الحصانة. ولأهلها خبرة بالحروب ومكانة وهي في مكان منيع والنخل محدد بها ولها خندق محيط بها من كل جهاتها...»⁽⁶⁾. وجرب الباي في البداية الخيار السلمى بالاعتماد على بعض الفقهاء وشيوخ الطرق الصوفية، ويبدو أن الاتصالات والمفاوضات مع شيوخ تلك القرية الجبلية تعثرت كثيرا ولم تكن في الغالب مجدية. ولهذا فرض عليها حصارا اقتصاديا شديدا وأمر بقطع نخيلها مع الإبقاء على العمل الدعائي السري، واستطاع جيشه في

Frank L., et Marcel J. J., *Histoire de Tunis*, Editions Bouslama, 2e édition, Tunis, 1979, p.== 25-27, 73-74 ; Pellissier E., 1980, p. 9-14, 373-378 ; Chater K., 1978, p. 53-55

4. ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 39، 41؛ ابن أبي دينار، 1967، ص 227-228؛ السراج، 1985، ج 2 ص 357-358، 365؛ فاطمة بن سليمان، الإيالة التونسية بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر : نشأة المجال، ش. د، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 2005، (مرقونة)، ص 133-141.

5. ابن أبي دينار، 1967، ص 235؛ حسين خوجة، ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان، تحقيق وتقديم الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، ص 94؛ الدالي، ش. د، 2004، (مرقونة)، ص 123-128؛

Sebag P., *Une histoire des révolutions du royaume de Tunis au XVIIe siècle. Une œuvre de Guilleragues ?*, édit. L'Harmattan, 2003, 203 p.63-68

6. يذكر مؤلف كتاب «المؤنس» على خلاف بقية المصادر أن الحملة ضد واحة الحامة بدأت سنة 1044 هـ. راجع : ابن أبي دينار، 1967، ص 232؛ ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 42.

وأواخر سنة 1042 هـ/1632-1633 اقتحامها في ظروف مأساوية. ويعلق الوزير السراج على ذلك الحدث بقوله : «... فدخلها وأباحها، وفتح أبوابها، وكسر رقابها، وجدّ أسبابها، ورفع بيد القهر نقابها، وقتل رجالها، واستأصل أموالها، وأذاقهم من لواعج الهوان نار المحريق (...). وبيعت أبناءهم بيع الرقيق، وصغت أردية بطحائها بدماء طغاتها صبغ العقيق، وخرّب منها المساكن، وأجلى الساكن...»⁽⁷⁾.

وكان لانتشار أخبار هزيمة واحة الحامة المنيعة وقع كبير على "الجبالية" ومواقفهم من السلطة، نظرا لما رافق عملية الاقتحام من قمع وتقتيل لأهلها ومصادرة لممتلكاتهم وتدمير لمنازلهم. ويبدو أن أعيان "الوسالدية" استوعبوا الدرس قبل غيرهم وحاولوا تجنب ذلك المصير الحزين، لأن جبلهم «... لانت صخوره بعد الشدة...» وأعلنوا عن طاعتهم للمخزن وقبلوا أداء الخراج دون أية شروط حسب رواية مؤلف "المؤنس"⁽⁸⁾. ويظهر أن زعماء عمدون ترددوا في إعلان الطاعة أو لعلمهم اختلفوا في مواقفهم، ولذلك لم يسلم مجالهم و"إخوتهم" من الحملات العسكرية والقهر. وأضحت المواجهة حتمية بين الطرفين لأن هؤلاء "الجبالية" اضطروا لمقاومة الباي الذي «... نزل عليهم بخيله ورجله...»، وأهمل المؤرخون تفاصيل الأحداث ولعلمهم أخفوا عدة حقائق تخص صمود العروش حتى لا ينقصوا من مفاخر المخزن رغم أن مهمة الجيش النظامي لم تكن سهلة لكثرة المفاجئات داخل شعاب الجبال. ويؤكد ابن أبي دينار أن الباي «... فعل بهم ما فعل بغيرهم وألزمهم البوار...»، وتواصلت المعارك «... إلى أن دانوا له وداس جبلهم برجله (...). بعد ما قاتلهم وقتل منهم وأباد. ودخل جبلهم عنوة وقطع منهم الشدة والنخوة (...). وأجراهم كإخوانهم مجرى الأداة وسيله...»⁽⁹⁾.

وبالتالي فإن "الجبالية" تعرضوا إلى ضغط عسكري وجبائي كبير في أربعينات القرن السابع عشر، حيث اقتحمت أمحال الدولة مناطقهم وسلطت عليهم الخطايا المتنوعة ولاحق المخزن زعمائهم. كما واجه الوسالدية تحديا عسكريا آخر في مطلع سنة 1085 هـ/ربيع 1674

7. السراج، 2، ص 372-373؛ ابن أبي دينار، 1967، ص 232؛ الدالي، ش. د.، 2004، (مرقونة)، ص 75-76.

8. ابن أبي دينار، 1967، ص 232-233؛ السراج، 1985، ج 2 ص 372.

9. ابن أبي دينار، 1967، ص 235؛ ابن عبد العزيز، مخ 18666، ورقة 262؛ ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 42.

إثر تمرد شيخهم المدعو بلقاسم الشوك وأنصاره منذ عام 1083 هـ/1672-1673، ولهذا جهز البابليك سنة 1085 هـ ثلاثة أمحال واستنفر القبائل المخزنية. وحاصرت جيوش مراد الثاني (1666-1675) الجبل من كافة النواحي، وحاول هذا الباي تجربة خيار التفاوض لإنهاء التمرد لأنه يعرف جيدا صعوبة اقتحام الجبل (10). لكن مراد الثاني قرر مع مستشاريه التصعيد إثر فشل جهود الوساطة إذ «...أمر بقطع أشجارهم وضايق بهم الحصار...»، ويضيف صاحب "المؤنس" أن جيشه استطاع في شهر صفر 1086 هـ/أفريل 1675 اقتحام «...الجبل عنوة. وقطع منهم النخوة...». وكانت تلك الهزيمة مصحوبة كالعادة بالقمع والنهب الجبائي وشتى أصناف التنكيل، واعتبرتها بعض المصادر بمثابة "فتح للجبل" علما أن الشيخ المتمرد بادر إلى الانتحار مع زوجته (11).

ويبدو أن أزمة العائلة المرادية كانت فترة مناسبة لاستقلالية "الجبالية"، لأن الظرفية العامة منحت زعامات القبائل هامشا أكبر للمناورة والتحرك. فقد عرف الحكم المركزي منذ نهاية 1675 انقساما خطيرا بين أتباع محمد باي من جهة وأنصار شقيقه علي باي وعمه محمد المحفصي من جهة أخرى. وتطور ذلك الانشقاق بسرعة إلى مواجهات عسكرية بين الطرفين في عدة مناسبات. وتخلص أهل الجبال آنذاك من ضغوط المحلة وأعبائها المالية، لأن أطراف الصراع كانت في حاجة إلى مساندة "الجبالية" وباقي القبائل أو على الأقل

10. ضمت تلك الحملة التي بدأت في شهر مارس 1675 : 5000 صبايحي، 2000 انكشاري، 2500 من زواوة، 600 أندلسي، وأخيرا 500 من أعيان البلاد. راجع :

Histoire des dernières révolutions du royaume de Tunis et des mouvements du royaume d'Alger, Paris, 1703, p. 151-153 ; Bachrouch T., *Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVIIe siècle*, Tunis, 1977, p. 177-178.

11. ابن أبي دينار، 1967، ص 247. يذكر الوزير السراج وابن عبد العزيز وكذلك أحمد ابن أبي الضياف أن اقتحام جبل وسلات تم يوم الخميس الثامن من شهر محرم عام 1086 هـ، راجع : السراج، 1985، ج 2 ص 450؛ ابن عبد العزيز، مخ 18666، ورقة 270-271؛ ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 55؛ Cherif M.H., 1984., T. 1, p. 88.

حيادهم⁽¹²⁾. وسعى شيوخهم إلى الاستفادة من الوضع المتدهور عن طريق المشاركة في المعارك والتدخل في ترتيبات الأمن بمناطقهم، وتحالف مشايخ وسلالات مع علي باي (ت. 1686) وأنصاره الذين تحصنوا بجبلهم في ذي القعدة 1087 هـ/جانفي 1677. ولذلك عمد محمد باي (ت. 14 أكتوبر 1696) إلى محاصرة الجبل من كل النواحي حتى «... خامر أهله الرعب...»، ولذلك «... أرسلوا إليه بالطاعة، وجعلوا له شيئاً من المال...». لكن الباي رفض تلك العروض وقرر اقتحام الجبل، وتذكر المصادر أن جنوده تكبدوا عدة خسائر بعد تورطهم في شعبه إذ «... تبعم أهل وسلالات بالقتل والأسر وقتل كاهية محمد باي، وكثير من خواصه، ونجا محمد باي بعد مشقة إلى محلته...»⁽¹³⁾.

لقد امتازت مرحلة 1675-1686 بتضاؤل حضور المخزن داخل مجال الجبال، لأن المبادرة عادت مجدداً إلى شيوخ "الجبالية" خاصة داخل مرتفعات "أفريقاً" كنواحي عمدون مثلاً. لكن حكومة محمد باي حرصت بعد سنة 1686 على إبراز هيبتها بفرض نفوذها على الجبال وأطراف البلاد، خاصة أنها كانت في حاجة ملحة إلى المال لإعادة التوازن إلى الخزينة وتجاوز مخلفات الحرب الأهلية. ولم تكن الزعامات الجبلية راضية عن هذا المنحى المتشدد الذي قاومته في السابق، ويبدو أن بعض المشايخ حاولوا التصدي لمشروع السلطة مثلاً زعماء عروش عمدون وجيرانهم أي أهل خمير، ولهذا جهز محمد باي أثناء صيف 1695 محلة من العسكر «... ودخل جبالهم...» بعد أن «... قطع الأشجار ومهد الطرق للسالكين...»⁽¹⁴⁾. وطال هذا المجهود العسكري أيضاً مرتفعات الجنوب الشرقي للبلاد، حيث خرج الباي بمحلة نحو قيادة الأعراض وأرسل قسماً من جيشه عبر البحر إلى

12. السراج، 1985، ج 2 ص 465-453، 486-476، 494-526، 530-545، 547-557؛ ابن عبد العزيز، مخ 18666، ورقة 272-293؛ الدالي، ش. د.، 2004، (مرقونة)، ص 115-116؛ Rousseau A., 1980, p. 56-72 ; Bachrouch T., 1977, p. 178-192 ; Sebag P., 1989, p. 13-17 ; Cherif M.H., 1984., T. 1, p. 95-100.

13. ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 64؛ السراج، 1985، ج 2 ص 460-459.

14. السراج، 1985، ج 2 ص 581؛ ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 76؛ ابن سليمان، ش. د.، 2005، (مرقونة)، ص 20-25.

ميناء قابس. وحاصرت تلك القوات جبل مطماطة حتى «... استولى عليه عنوة، ودان له أهله بالطاعة...»⁽¹⁵⁾. ولم يسلم المجال الجبلي من سياسة الاستبداد والقهر التي طبقت على نطاق واسع في نهاية القرن السابع عشر خصوصا في عهد الباي مراد الثالث (1699-1702) والداي إبراهيم الشريف (جوان 1702 - جويلية 1705)، وكان المخزن آنذاك في حاجة أكيدة للمال والمواد الغذائية والدواب استعدادا للحرب ضد "أتراك" ولاية الجزائر. ويذكر الوزير السراج أن الداوي المذكور «... كان مغرى بقطع آثار البادية، بحيث ينزل عليهم، ويستوفي جبايتهم، ثم يسوق الخيل والإبل والمال والحلي ويستأصل أبناءهم فجأة قتلا...»⁽¹⁶⁾.

وتعرضت مرتفعات وسلات وعمدون مرارا إلى ضغوط المحلة خلال القرن الثامن عشر، خاصة زمن انتفاضات "الصف الباشي" المتكررة التي ترافقت مع أزمات اقتصادية واجتماعية. فقد عمد الباي حسين بن علي أثناء فيفري 1728 إلى المراوحة بين الخيار السياسي والمحل العسكري لما لجأ ابن أخيه علي باشا مع أتباعه إلى جبل وسلات، وكاتب الأعيان «... يحذرهم شر الفتنة، ويرغبهم في خير الصلح، على أن يسلموا إليه ابن أخيه...». لكنه «... بادر بإحضار المحلة (...)، وخرج أواسط رجب السنة 1140 (أواخر فيفري 1728)، ومعه ابنه محمد باي وعلي باي...»، حينما رفض "الوسالتيه" مطالبه وتمسكوا بنصرة جميع الفارين إليهم⁽¹⁷⁾. ويبدو أن أهل وسلات تحملوا وطأة الحصار رغم طول مدته وشدة التضيقات، إذ تركهم الباي «... في زوايا الإهمال (...)، مدة ستة أشهر أو سبعة أشهر وهم محصورون لا يدخلون ولا يخرجون، حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم

15. ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 83.

16. السراج، 1985، ج 2 ص 695؛ خوجة، ذيل بشائر...، ص 106-108؛ ابن عبد العزيز، مخ 18666، ورقة 305-315؛

Béranger N., 1993, p. 99, 102-103, 127, 131-132 ; Bachrouch T.m 1977, p. 199-204 ; Cherif M.H., 1984, T. 1, p. 75-76, 96, 99-100

17. ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 134؛ ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 15-20، 38-39، 139-144؛ ابن عبد العزيز، مخ 18666 ورقة 341-345؛ الدالي، ش. د.، 2004، (مرقونة)، ص 102-108؛ Rousseau A., 1980, p. 112-113 ; Cherif M.H., 1986, T. 2, p. 33-38, 55-56, 83-84

أنفسهم...». واعترفوا بالخسائر المادية التي لحقتهم إضافة إلى شماتة أعدائهم، وهو ما ساهم في تشييط عزائم الكثير منهم. لكن الباي حسين «... لم يحصل على كبير طائل من أمره (...). ولم يمكنه الرجوع إلى تونس (...). إلا بعد ثمانية عشر شهرا من يوم خروجه...» حسب بعض الروايات⁽¹⁸⁾.

ولئن كانت العهد الباشي ايجابيا في جملته بالنسبة لعروش وسلالات وزعمائهم، فإن تلك المرحلة كانت صعبة بالنسبة لعروش جبال «أفريقا» خاصة أهل عمدون. ويرجع ذلك إلى تعاطف قسم من هؤلاء «الجبالية» مع «الصف الحسيني» بعد سنة 1740 وتمردهم ضد محلة ابنه محمد باي، ويبدو أن أبناء عمدون قاموا بدور كبير في الدعاية والتنسيق حتى يدفعوا جيرانهم إلى مهاجمة المحلة ونهبها⁽¹⁹⁾. ولم يغفر لهم الباشا ذلك الموقف رغم مساعي شيوخهم وتوسطاتهم إذ كان حاقدا عليهم لاعتصامهم بجمالهم، ويذكر ابن يوسف أنه قال لأعيان الشيحية لما قابلوه بقصره ما نصه: «... إني صاعد إلى مقر عزكم بالعسكر والقومان حتى أترككم كالذباب فاخرجوا من هنا وبعدوا بيني وبينكم التراب يا كلاب وأبناء الكلاب...»⁽²⁰⁾. وقاد علي باشا مع ابن سليمان محلّتين تقريبا سنة 1750 واستنفر «... جميع العربان وجميع الفرسان...» لاقحام جبل الشيحية، ويبدو أن الحصار الذي ضربه العسكر حول المكان سهّل مهمة عروش المخزن التي دخلت الجبل وارتكبت أعمال النهب والسلب. وصور مؤلف «المشرع الملكي...» تلك الواقعة بقوله: «... ونزلت المحلتان بقرب عين يقال لها العين البيضا وشلى كلابه على عرش الشيحية فاصطادوهم ومن كل نشعة أخرجوهم وأخذوا بقرهم وغنمهم وخيلهم ودوابهم لا ترك لهم حبوبا ولا أنعاما وبعث يتجسس عليهم فوجدوهم يبكون فزادوا في الإقامة في الجبل وشلى عليهم الفارس والرجل فنهشوهم وقتشوهم حتى لا بقي عندهم خيل ولا عجل...»⁽²¹⁾.

وانتقم الباشا خلال تلك المناسبة شيوخ جبل عمدون حينما استقبلوه في خنقة عرام صحبة قايد باجة إذ عاملهم بقسوة وجفاء، ولعله أراد إرهابهم وإذلالهم بمحضر المشاركين

18. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 31، 38-39؛ ابن عبد العزيز، مخ 18666 ورقة 24.

19. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 75-76؛ ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 165-166.

20. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 106.

21. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 106.

في المحلة والحطّ من قيمتهم أمام "إخوتهم" وباقي العروش. فقد احتقرهم وأمر بضربهم جميعاً أمامه بذلك الموضع، ولم يسلم "الشيخ الكبير" من تلك العقوبة البدنية رغم مكانته لدى "الجبالية". ويصور ابن يوسف ذلك المشهد المؤثر بقوله: «... فنزل القواد والمشايخ وهروا إلى أن وصلوا فرس الباشا وقبلوا ركبته فسأل القايد من هاولاء الذين معك فقال القايد هاولاء مشايخ قدموا إليك يهنون قال الباشا للقايد هل خلصوا فيما عليهم من المال والصفية فقام أكبر المشايخ فيهم وقال في تحضير الصيفية نذروا عليهم فقال الباشا هل عندي أحد فاجتمعت بوابة وحوانب بأيديهم عصى العمد وداروا بمن حصل في الحلقة من مشايخ عمدون والقايد وكل واحد منهم أخذ طوله من الأرض وامتد حتى القايد وضربت قدماه النقيريات إلا القايد منع بالشفاعات وأما الذي لم يحصل فرجع يركض فرسه وقصد الجبل ما في فمه إلا الصيفية الصيفية عجلوا قد رماكم الله بهذه البلية والذين أكلوا العصا حتى جرت دماءهم فما قدروا أن يركبوا خيلهم وسار الباشا علي وتركهم...»⁽²²⁾.

وانتهج علي باي (1759-1782) أيضاً سياسة الحصار ضد جبل وسلات أثناء تمرد الأمير إسماعيل بن يونس باي وأنصاره، وكانت تلك الإستراتيجية فعالة خاصة أن العروش "الباشية" تجمعت بكثرة داخل ذلك المجال الضيق. فقد عمل المخزن بجيوشه على عزل الجبل وقطع أية صلة عنه بواسطة منع الوسالتية وأتباعهم من النزول وعدم تمكين المتعاطفين معهم من نجدتهم أو الانضمام إليهم، كما عمد إلى إضعافهم اقتصادياً بواسطة إفساد المزارع وقطع الأشجار خاصة الزياتين بالإضافة إلى سجن الأسرى وتسخيرهم في أشغاله⁽²³⁾. وكانت سياسة «... المطاولة والمحاصرة والتضييق وقطع المادة...» ناجعة لإحباط عزائم المتمردين، إذ تحدت المصادر عما أصابهم من الندم والحزن والأسف لأجل فقدان أهلهم وأبنائهم وضياع أرزاقهم. وكان ذلك الانكسار النفسي عاملاً رئيسياً في إنهاء التمرد واضطرار الوسالتية فيما

22. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 106.

23. ابن عبد العزيز، مخ 18666، ورقة 25-29، 33، 39، 535؛ جمال بن طاهر، الفساد وردعه بالبلاد التونسية (الردع المالي وأشكال المقاومة والصراع 1705-1840)، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس، 1995، ص 115، 238-239، 363-364.

بعد إلى الاستسلام دون أية شروط⁽²⁴⁾. وقام البايليك في تلك الظروف الصعبة بقمع كل من تجاوب مع التمرد الباشي (مثل أولاد عيار) أو سعى في الدعاية ونشر الأخبار لفائدته. وفي هذا الإطار العام جرد الباي حملة ضد "جبالية" عمدون لتعاطفهم مع المحاصرين داخل جبل وسلات ورفضهم لما أصابهم من قهر: فقد أعلنوا العصيان وهاجموا عروش المخزن القريبة منهم، ولذلك أرسل إليهم «... وزيره رجب خزندار بمحلة العسكر، وحشد لهم الأعراب...» ونكل بهم إثر هزيمتهم وأرهبهم بالخطايا والسجن⁽²⁵⁾.

تأليب قبائل المخزن ضد "الجبالية":

لجأ العثمانيون منذ أواخر القرن السادس عشر إلى تطبيق سياسة "فرق تسد" لإضعاف القبائل وإخضاع المناطق الداخلية، حيث كان للمملوك رمضان باي قائد المحلة «... اليد الطولى في سياسة هؤلاء بالرهبة تارة والرغبة أخرى، وقطع وصلتهم بإغراء بعضهم على بعض...». وطبق المراديون الأوائل هذه السياسة على نطاق أوسع، لاسيما أثناء عهد الباي حمودة باشا الذي استنفر عدة قبائل لمهاجمة المعقل الحصينة كواحة الحامة وغيرها⁽²⁶⁾. واستخدم البايليك خلال القرن الثامن عشر قبائل المخزن أثناء قمعه لانتفاضات "الجبالية" المتكررة، حيث أشركها مباشرة في مجهود الحرب والحصار. فقد أمر الباي حسين بن علي مثلاً شيوخ جلاص وأولاد عون والكعوب والقوازين منذ شهر فيفري 1728 أن «... يدوروا بجبل وسلات من كل ناحية ولا يتركوا لهم ما ينزل غادية أو رايحة ويغوروا على كل قرية سارحة ويرموا أهل وسلات بكل جايحة وإذا لقيتم أحدا من رجالهم فلا تبادروهم إلا بقطع/بقص رءوسهم وإلى باردوا أرسلوهم وأنتم أحبابنا ومنا وإلينا...»⁽²⁷⁾. وكانت السلطة

24. ابن عبد العزيز، مخ 18666 ورقة 27، 44-41، 535؛ ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 198-199.

25. ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 199؛ ابن عبد العزيز، مخ 18666، ورقة 26، 28، 30، 59، المكني، شتات أهل وسلات...، ص 40-48.

26. ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 34؛ ابن أبي دينار، 1967، ص 232-236؛ خوجة، ذيل بشائر أهل الإيمان...، ص 92-93؛

Rousseau A., 1980, p. 32-33, 46-47, 49-53 ; Bachrouch T., 1977, p. 164-173 ; Cherif M.H., 1984, T. 1, p. 73-94.

27. ابن يوسف، - مخ 10868، ورقة 12، - مخ 5249، ورقة 13؛ ابن عبد العزيز، مخ 18666، ورقة 15-16، 23-24؛ لطفي عيسى، ش. ك. ب.، 1987، ص 37-39؛ الدالي، ش. د.، 2004، (مرقونة)، ص 73-74، 77-82؛ ابن سليمان، ش. د.، (مرقونة)، 2005، ص 149-154.

في هذه الظروف المتقلبة توفر الذخيرة والسلاح لتلك المجموعات، وتمنحها الدعم المادي اللازم لإبجاز مهامها واستنفار مقاتليها. فمثلا ذكر ابن يوسف أن البايع حسين أعطى لزعماء جلاص سنة 1728 «... الدراهم الوافية (...). وزادهم المال لمن خلفهم ووراهم وأمر لهم بالمكاحل والرصاص والبارود والرماحات لقتال أهل جبل وسلات وأمرهم بالرجوع إلى أهلهم وفرقوا المال الذي بعث لأحدهم ومشايخهم ووقفوا مع جبل وسلات على ساق الجدد...»⁽²⁸⁾.

لكن بعض العروش المخزنية كانت لها علاقات متعددة الأوجه بالقبائل الرعية المجاورة لمجالاتها، لذلك يتعرض شيوخها إلى عدة ضغوط حتى يدفعوا "إخوانهم" إلى مؤازرة الدولة وتنفيذ التعهدات التي قطعوها لها. وفي هذا الإطار خاطب البايع حسين مشايخ أولاد عون المجاورين لجبل وسلات إثر تمرد ابن أخيه علي باشا في ربيع عام 1728 قائلا ما نصه: «... إياكم أن تحتوا معي ومع أهل جبل وسلات طائر ليل (...). إذا أتاه ذيب أو كلب أراهم بزائيله وقال لهم أنا أخوكم وإذا أتاه طائر أراهم جناحيه وقال لهم أنا نظير معكم وأنا نعلم أن أهل جبل وسلات أنسابكم وأحبابكم وقرب الجبل أوطانكم ومساكنكم إياكم أن تغدروا سلطانكم فإن أردتم رضائي فاقتلوا الوسالتية إذا أتوكم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد وامنعوهم من النزول إليكم واصطادوهم حتى لا يأتيكم منهم أحد...»⁽²⁹⁾. وقوضت هذه الاستراتيجية التحالفات السابقة بالأرياف والبادية، كما دعمت الانقسامات وعمقت الخلافات وغذت الأحقاد وحب الثأر بين القبائل. ولهذا سلطت عروش المخزن أثناء 1729 نقيمتها على الوسالتية رغم تعاستهم عند استسلامهم ونزولهم من جبلهم، «... فهذا يسلبونه وهذا عريان وهذا يفقد كسوته...» حسب رواية ابن يوسف⁽³⁰⁾.

واعتمد علي باي أثناء انتفاضة إسماعيل بن يونس على قبائل المخزن لتنفيذ سياسته المتمثلة في حصار المتمردين داخل جبل وسلات، دون مواجهتهم في معركة تقليدية فاصلة أو السعي إلى اقتحام معقلهم. فقد وجه منذ البداية «... وزيره وثقته الحاج علي بن عبد

28. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 12.

29. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 12؛ ابن عبد العزيز، مخ 18666، ورقة 29-30.

30. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 39.

العزیز العوادي، فی عقد من الخیل (...). وأمره أن یستنفر قبائل جلاص ویترصد له الطرقات، ففعل...». ثم جهز محلة فی مطلع نوفمبر سنة 1173 هـ/1759، و «... أدار بالجبل جلاص وأولاد عون و غیرهم، وأمرهم بأخذ ما ینزل منه، وإفساد زروعهم بسهولة، فأقاموا علی ذلك...»⁽³¹⁾. وأنجزت تلك المجموعات واجباتها المخزنية المحددة لها علی أكمل وجه، حیث «... اتصل حصار العرب من جلاص والكعوب والقوازين ودوفان وأولاد عون والخمامسة و غیرهم للجبل محدقین به من جهاته وربما تقع بینهم و بین أهله الغارات علی السرح من الجانبین وربما أغار إسماعیل بنفسه...»⁽³²⁾. لكن خیار القوة لم ینه فی الواقع مشاغبة الجبال بالایالة، ولعل ذلك ما دفع المخزن إلى اعتماد استراتيجية أخرى لإخضاع «الجبالية». فما هی خصائص هذا الخیار الثاني وآلیاته ؟

II . المجال الجبلي بین سياسة الاحتواء والنهب الجبائي :

كان احتواء المجال الجبلي هدفا استراتيجيا وهاجسا كبيرا بالنسبة للمخزن خلال العهد العثماني، نظرا لأهمية سكان المرتفعات بالنسبة لاستتباب أمن البلاد واستقرار أوضاعها. وراوحت السلطة لإخضاع تلك النواحي بین خيارین متكاملین هما خیار القوة وخیار السياسة، رغم الاختلاف الواضح بینهما فیما يخص الوسائل والآلیات. ولئن حذت السلطة فی بعض الفترات أحد الخیارین لاعتبارات موضوعية، فإن ذلك لا ینفی تطبيق الخیارین فی الآن نفسه. فما هی ملامح الخیار الثاني الذي انتهجه البایلیك لاحتواء «جبالية» وسلالات وعمدون والسيطرة علیهم ؟ وكيف أثرت تلك الاستراتيجية علی أوضاعهم ؟

المخزن و الخیار السياسي لاحتواء مجال «الجبالية» :

یمثل هذا الخیار الثاني التواصل بین المخزن والمجال الجبلي خلال العصر الحديث، لأن العثمانيين جربوا أيضا الطرق السلمية لاختراق الملاجئ الطبيعية وإضعاف لحمتها

31. ابن أبي الضیاف، 1977. ج 2 ص 197-198؛ ابن عبد العزیز، مخ 18666 ورقة 15-16؛ الدالي، ش.

د، 2004، (مرقونة)، ص 49-51.

32. ابن عبد العزیز، مخ 18666، ورقة 33.

الداخلية. ويشمل هذا المنحى من جهة توظيف الجباية وآلياتها ومن جهة أخرى مد الجسور بين السلطة والنخب الاجتماعية القاطنة بالجبال، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى احتواء الشيوخ باختلاف أصنافهم وتدعيم أعيان العروش والعشائر المواليين للحكم المركزي.

أ. إدماج المشايخ في مؤسسة المخزن :

سعى العثمانيون خاصة بعد سنوات 1630 إلى مد الجسور مع مشايخ الملاجىء الطبيعية لتسهيل مهام المحلة وضمان استخلاص الجباية، نظرا لتغير توجهات المخزن وصعود البايات المراديين. ويعتبر هذا الاستقطاب دليلا قاطعا على عدم نجاعة المحلة في إخضاع "الجبالية" من جهة، وإقرارا بأهمية الشيوخ والأعوان ودورهم على المستوى المحلي من جهة أخرى. وتدعم هذا التوجه بسرعة زمن حمودة باشا المرادي الذي انشغل بتوسيع مجال المخزن وتأمين الطرقات وفرض الاستقرار، ولعله انتدب بعض فرسان الجبال ضمن فرق الصبايحية الذين ركزهم بعدة مدن مثل القيروان والكاف وباجة⁽³³⁾. وتفيد بعض المصادر أن البايليك صار يتدخل في اختيار مشايخ القبائل خاصة بالمناطق الحدودية والجبال الوعرة، وحرص الباي على تعيين الشيوخ المواليين للمخزن قصد إخضاع القبائل للسياسة المركزية. واستعرض ابن أبي دينار الانقلاب الذي حدث أثناء سنوات 1640 في علاقة شيوخ البادية والأرياف بالسلطة، إذ «... ودّ كل شيخ من العرب أن يكون مملوكا...» للباي تفاديا للقمع الشديد الذي رافق الحروب القبلية⁽³⁴⁾.

واستفاد زعماء الجبال و"إخوتهم" خاصة عروش وسلالات من السنوات الأخيرة للحكم المرادي، لأنهم تبنوا في مطلع سنة 1699 قضية الأمير مراد الثالث لما تمرد ضد عمه رمضان باي (1694-1699). ولم يستجيب شيوخ الوصالية لنداءات الباي وتهديداته المتكررة لهم، رغم أنه كان مع المحلة بنواحي صفاقس. وتسارعت الأحداث لصالح الأمير الثائر نظرا لقطيعة السائدة بين السلطة والأهالي، وكان "تعصب وسلالات وثباتهم" من أوكد أسباب

33. ابن أبي دينار، 1967، ص 236؛ السراج، 1985، ج 2 ص 365، 372، 480؛ قاسم، 2004، ص 120،

141-142؛ الماجر، 2005، ص 249-251؛ الدالي، ش. د.، 2004، (مرقونة)، ص 173-181، 201-202؛

ابن سليمان، ش. د.، (مرقونة)، 2005، ص 187-189.

34. ابن أبي دينار، 1967، ص 237؛ ابن عبد العزيز، مخ 18666، ورقة 262.

هزيمة رمضان باي وأتباعه في مطلع شهر مارس من العام المذكور⁽³⁵⁾. ولهذا انخرط أعيان ورسالات آنذاك في مؤسسة المخزن وأخذوا "العوايد" (ج. عادة) والإحسان، وأضحى بعضهم ضمن العاملين داخل قصر باردو. ويعتبر الوزير الكاتب بلحسن السهيلي ممثلاً لهذه الشريحة الاجتماعية : فقد صار من أعيان الدولة ومقرباً من سيده الذي يرافقه عند سفر المحلة إضافة إلى علاقته بالعمال والكواهي (مثل كاهية الأعراض)، واحتفظ بمركزه في عهد الداوي إبراهيم الشريف رغم التقلبات السياسية وتفاقم الاستبداد⁽³⁶⁾.

وكان إدماج شيوخ المجال في مؤسسة المخزن مصحوباً بعدة التزامات وسلوكات محددة، إذ صاروا مطالبين بتطبيق علامات الطاعة وإظهارها خاصة أثناء قدوم المحلة. فهم يتوجهون إلى قصر باردو لعدة أغراض كالمشاركة في البيعة وتحديد عهود الطاعة وطلب تزكية الولاية على "إخوانهم"، كما يقومون ببعض أعباء المحلة مدة إقامتها بجوارهم ويكرمون قائدها ويستمعون لتعليماته. فعلى سبيل المثال حينما خرج الباي حسين بن علي سنة 1728 «... بمحلته إلى أن نزل تحت جبل ورسالات...»، فإن أعيان الجبل «... هبطوا إليه بأجمعهم ومعهم قصاع النعمة صدرت بالأكل لأهل المحلة ثم بعد ذلك تقدمت مشايخهم وضجوا بالدعاء أن لا يبدل عليهم سلطاناً ولا يرزبهم في أميرهم حسين...»⁽³⁷⁾. كما أن الحاج علي بن عبد العزيز لما قدم إليهم بالمحلة من ناحية الفج في شهر جويلية 1759 في إطار الاستعدادات الأمنية قبل انتشار التمرد، «... نزل إليه القايد أحمد السهيلي ووجوه من أهل الجبل فأعلمهم بخروج إسماعيل وحذرهم من الفتنة وخوفهم سوء عاقبتها ورغبهم ورهبهم...»⁽³⁸⁾.

ولم تكن الخدمات التي قدمها شيوخ وأعيان المجال لفائدة البايليك مجانية لأنها مكنتهم من بعض "الحقوق" التي تدخل ضمن تقاليد مؤسسة المخزن وتراتبها، وكانوا

35. ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 88؛ ابن عبد العزيز، مخ 18666، ورقة 272-311؛

.Cherif M.H., 1984, T.I., p. 363-364

36. ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 95-96؛ خوجة، ذيل بشائر أهل الإيمان...، ص 107-108، 112؛

السراج، 1985، ج 2 ص 675-676، 682-683، 695-698، 700-701، 703-708؛

Rousseau A., 1980, p. 56-71 ; Sebag P., 1989, p. 16-19 ; Cherif M.H., 1984, T.I., p. 120

37. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 9.

38. ابن عبد العزيز، 1970، مخ 18666 ورقة 16.

يتقاضون "العوايد" والرواتب سواء من باي الأمحال أو مباشرة من قصر باردو. فمثلا بلغت عادة "الرجال الكبار" سنة 1677 لدى عرش فطناسة 50 دينار من "المجبا" و5 دينار مقابل "ماشيتين" من "الصيفية" و75 دينار لأجل "دية ونصف" (39). وتشير المصادر إلى كون المشايخ إثر الانتهاء من استخلاص مطالب "إخوتهم" وتحرير السجلات، يأتون إلى باي المحلة الذي يجتمع بهم ويعطيهم "عوايدهم" النقدية والعينية. وفي هذا المعنى ذكر ابن يوسف أن شيوخ قبيلة الشحيحة جاؤوا إلى محمد الرشيد باي سنة 1728 مع خلاصهم المدعو بوحلوفة، وطلبوا «... عوايدهم السنوية، فأعطاهم الجباب الحمر والثوب والسورية...» (40). واستفاد أعيان الوصالية كثيرا من الفترة الأولى للدولة الحسينية، نظرا للعلاقة الحميمة التي جمعت مؤسسها بالكاتب المحاح بالحسن السهيلي في أواخر القرن السابع عشر. فقد نسق الرجلان مواقفهما خاصة منذ 1702 و«... تعاهدا على التعاضد والتناصر...»، ولهذا صار ذلك الكاتب من أعيان البلاط الحسيني بعد سنة 1705 وكلمته مسموعة في الإدارة الداخلية باعتباره باش كاتب أي رئيس الكتاب (41). وبالتالي تقلص هامش التحرك والمناورة بالنسبة للشيوخ، لأنهم أضحو ممزقين بين واقع عروشهم وإغراءات القصر وشروط الاستسلام.

لقد كانت السلطة العثمانية بتونس منذ أواخر القرن السادس عشر في أشد الحاجة إلى ولاء الزعامات الجبلية، رغم أن بعضهم ارتكبوا أحيانا أخطاء سياسية وتورطوا في مؤامرات البلاط. ولهذا عبر حكام الإيالة في الغالب عن استعدادهم للتقارب مع أولئك الشيوخ والتحالف معهم، حتى إن اقتضى الأمر العفو عنهم رغم وقوفهم سابقا في وجه المخزن وممثليه أو تعاطفهم مع خصومه (42). وفي هذا الإطار العام أمّن علي باي سنة 1185 هـ/1772

39. أ. و. ت.، دفتر 1 ص 21. راجع بالدفتر المذكور أيضا: ص 23، 27، 29-30، 46... الخ.
 40. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 29؛ إبراهيم السعداوي، تطور عائلة مخزنية بتونس في العصر الحديث: آل بن عياد بين سنوات 1740 و 1837، شهادة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بتونس، 1999، (مرقونة)، ص 131، 361-362، 372، الماجري، 2005، ص 205-206، 245-248، 351-358، 380-381، الدالي، ش. د.، 2004، (مرقونة)، ص 382-403.
 41. ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 95-96؛ ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 59.
 42. ابن أبي دينار، 1967، ص 227، 231، 236-237؛ السراج، 1985، ج 2 ص 365-366، 370-371، 408؛ قاسم، 2004، ص 78-117؛ السعداوي، تطور عائلة مخزنية...، ش. د.، 1999، (مرقونة)، ص 13-7، ==

1771 القائد أحمد السهيلي، رغم مصاهرته لإسماعيل ابن يونس باي وتورطه الواضح في أحداث انتفاضة فقد وافق على مجيئه «... بعياله وأولاده...» من الجزائر «... وقدم معه جماعة من أهل وسلات الذين هربوا معه...»، وتذكر المصادر أنهم استقبلوا «... بما لا مزيد عليه من الإكرام والتبجيل والإحسان، وعينت له التعيينات وولاه قايد على أهل وسلات كما كان قبل عصيانه...». ويضيف ابن عبد العزيز أنه «... لم يزل مكرّما عنده إلى الآن يختصه ويواكله على مايدته وبيت بحضرته في بعض الليالي ولم يعاتبه فيما صدر منه من قيامه مع ابن يونس بكلمة إلى الآن...»⁽⁴³⁾. والراجح أن هذه الأمور كانت ثمار اتصالات سرية قام بها بعض رجال الدولة الذين احتفظوا بخططهم السابقة، رغم التغير الذي طرأ في أعلى هرم السلطة والبلاط.

ب . تدعيم الأوساط المخزنية :

حرص المخزن خاصة منذ ثلاثينات القرن السابع عشر على توثيق صلته بأعيان المجال نظرا لتأثيرهم الكبير على مواقف أبناء عشائهم، إضافة إلى كونهم القاعدة الفعلية لنفوذ الشيوخ والخلفاء والقياد. وتمتعت هذه الفئة المحظوظة بعدة امتيازات ضريبية ومعنوية، حيث غمرتهم سلطات تونس بعطفها ولم تبخل في إكرامهم ومكنتهم من الهدايا و"العوايد" وأسقطت عنهم بعض الأداءات. فمثلا بلغت "عوايد الرجالة الكبار" من "الصيفية" سنة 1115 هـ/1703-1704 لدى عروش أولاد بالليل وأولاد حسن وأولاد صولة وأولاد نصر 58 قفيز قمح و 29 قفيز شعير، بينما ارتفعت "العوايد" النقدية بالنسبة لمشايخ أولاد عيار آنذاك إلى 22791 دينار مقابل 21121 دينار بالنسبة لأهل باز⁽⁴⁴⁾. وتستعرض سجلات "المقبوض

Bachrouch T., 1977, p. 129-132, 160-162, 166, 177 ; Cherif M. H., «Témoignage du mufti == Qâsim 'Azzum sur les rapports entre Turcs et autochtones dans la Tunisie de la fin du XVIe siècle», in C.T., T.XX, n° 77-78, 1er et 2e trim. 1972, p. 39-50

43. ابن عبد العزيز، مخ 18666 ورقة 592. راجع أيضا ورقة 15-16، 32-33؛ ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 197-199؛ الماجري، 2005، ص 190-191، 200-204.

44. توزعت العوايد العينية كالتالي = "كبار أولاد بالليل" : 16 قفيز قمح و 8 قفيز شعير، "كبار أولاد حسن" : 16 قفيز قمح و 8 قفيز شعير، "كبار أولاد صولة" : 12 قفيز قمح و 6 قفيز شعير، "كبار أولاد نصر" : 14 قفيز قمح و 7 قفيز شعير. راجع : أ. و. ت. دفتر 3 ص 23، 26، 52.

والمصرف "الأموال التي كانت يصرفها باي المحلة ومؤسسة بيت خزندار منذ القرن السابع عشر بعنوان الرواتب و"الاحسانات" لفائدة أصحاب النفوذ بالمرتفعات وغيرهم من زعماء البادية، وكانوا يأخذون "العوايد العينية من التمر والقمح والشعير والسمن إضافة إلى إعفاء جزء من زراعاتهم (أي "ترك المواشي") وقطعانهم من الضريبة⁽⁴⁵⁾. وكانت السلطة حريصة على القيام بهذه الالتزامات المعهودة أثناء سفر المحلة، خاصة في سنوات الحروب والأزمات حينما تصبح في أشد الحاجة إلى مساندة زعماء "الجبالية" وشيوخ البادية أو على الأقل ضمان حيادهم. وفي هذا الإطار واصل علي باشا (1735-1756) زمن الحرب الأهلية ضد "الصف الحسيني" (1735-1740) صرف تلك الامتيازات لمشايخ عمدون وأعيانهم : فقد تراوحت "عوايدهم" النقدية سنة 1150 هـ/1737-1738 بين خمسة دنانير وثلاثين ديناراً، وبلغ جلّ تلك "العوايد" عشرة دنانير حسبما يظهر من الجدول التالي :

* المستفيدين	*	المستفيدين	*	المستفيدين	*	المستفيدين	*
حميدة بوكثير	10	عبد الله بن نصر	10	الزمال (أولاد إبراهيم)	10	مشايخ عمدون	130
بوغرب	10	أحمد بن الشوبصر	10	مبارك بن الرايس	10	محمد بن معتوق	20
جمعة بن سليمان	10	بوجلال الخلفي	5	م. بن جلال الكوكي	10	أحمد بن الشويطر	30
خالد بن طلحة	10	حمد بن خصيب	10	حميدة بن عبد الله	10	مبارك بن المسعي	10

جدول 1 : "عوايد" زعماء عمدون في بداية عهد علي باشا (المصدر: أ. و. ت. دفتر 15 ص 73).
* القيمة بالدينار

وكانت هذه الاستراتيجية ناجعة داخل المجتمعات التقليدية في العصر الحديث، لأنها كافية لاستقطاب العناصر الفاعلة على المستوى المحلي وجعلها في الغالب أداة طيعة لتنفيذ سياسات الحكم المركزي. وتشير المصادر إلى كون علي باي طبق هذه السياسة على نطاق واسع في بداية عهده حينما اندلعت انتفاضة القبائل بزعامة إسماعيل بن يونس باي،

45. أ. و. ت. - دفتر 1 ص 10، 17، 19، 21، 47، 52؛ - دفتر 3 ص 23، 26، 52. وكذلك ص 12، 37، 41، 66، 70، 73، 76... الخ.

ولم يستثن آنذاك خلال استعداداته الأولية أعيان القبائل المحسوبة على "الصف الباشي". ولعله كان يسعى منذ البداية إلى عزل الأمير المتمرّد عن النخب البدوية بصفة عامة، ولهذا فإنه حينما قابل وفد أكابر وسلاّت في صيف 1759 «... برّهم ووصلهم وكساهم وردّهم إلى بلادهم وأرسل معهم الوزير (...) أحمد الأصرم...»⁽⁴⁶⁾. كما عمد حكام تونس وقادة الحاميات الداخلية إلى مصاهرة القبائل المحاربة مثلاً بمجال "أفريقاً"، حيث تزوجوا بنات الأسر القوية خاصة أثناء فترات الاضطراب السياسي. وتبلورت تلك الظاهرة منذ أيام البايّات المراديين الأوائل رغم حملاتهم العسكرية ضد "المخارجين عن الطاعة"، كما أن والد الباي حسين أثناء إشرافه على حامية الكاف صاهر أقوى القبائل إذ تزوج امرأة من عرش شارن وأخرى تنتمي إلى أولاد شنوف⁽⁴⁷⁾. ويبدو أن شيوخ البادية حذبوا تلك المصاهرات، لأنها ترفع من شأنهم سواء داخل قبيلتهم أو أمام المجموعات الأخرى. ولم يخفوا حرصهم على إعلان الخبر وإتمام تراتيب الزواج رغم الأخطار المحدقة أحياناً بحليفهم، مثلما فعل بوعزيز بن نصر شيخ الحانشة حينما قدم إليه علي باي سنة 1740 حيث «... أكرمه وزوجه بابنة ولده...»⁽⁴⁸⁾.

وعوّّل البايّليك كثيراً على وجهاء المخزن لتنفيذ سياسته بالملاجئ الطبيعية والحفاظ على ولاء "إخوتهم"، خصوصاً أيام الأزمات السياسية حينما تظهر الانقسامات. وتبادر السلطة عادة إلى اطلاعهم على المستجدات خاصة إن تعلقت بأمن الإيالة، وتشرح لهم الإجراءات الواجب تنفيذها بسرعة. فمثلاً لما بلغته في بداية صيف 1759 أخبار تمرّد الأمير إسماعيل بن يونس، كلف علي باي قائده الحاج علي بن عبد العزيز «... بالمسير إلى

46. ابن عبد العزيز، مخ 18666 ورقة 23؛

.Cherif M.H., * 1984, T. 1, p. 57-59, 208-212, 284-288, * 1986, T. 2, p. 162

47. ابن يوسف، مخ 5249، ورقة 29، 75، 81-80، 171... الخ؛ خوجة، ذيل بشائر...، ص 112؛ ابن عبد

العزيز، 1970، مخ 18666 ورقة 23، 274، 308-307؛ ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 105-106؛

.Béranger N., 1993, p. 130 ; Cherif M.H., 1984, T. 1, p. 119-120

48. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 75؛ خوجة، ذيل بشائر...، ص 112؛ ابن عبد العزيز، 1970، مخ

18666 ورقة 23، 274، 308-307؛ ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 105-106؛

.Béranger N., 1993, p. 130 ; Cherif M.H., 1984, T. 1, p. 119-120

وسلات ليتكلم معهم ويذكرهم العهد الذي عاهدوا عليه مولانا...»⁽⁴⁹⁾. وتجمع المصادر حول نجاح تلك المهمة لأن المبعوث اجتمع بالقايد أحمد السهيلي وأعيان الجبل وعرفهم بآخر الأخبار، ولذلك أكدوا له التزامهم القوي بشروط الخدمة إذ قالوا له: «... إنا على ما عاهدنا عليه الأمير من الانقياد له والدخول تحت طاعته وليس لنا علم من أمر إسماعيل وليّن جاءنا رددناه ولم نقبل من أمره شيئاً...»⁽⁵⁰⁾. ويظهر أن الإخباريين اكتفوا فقط باستعراض موقف أصحاب "العوايد" والرواتب الذين لا يسعهم إلا الرضا والقبول ومباركة سياسة السلطان، لأن هنالك عناصر أخرى فاعلة ولها إشعاعها داخل الجبل لكنها غير معنية بخدمة المخزن أو تطبيق مشاريعه.

ويظهر من الأخبار المتداولة في المصادر أن أعيان المخزن شرعوا في عملهم الدعائي إثر ذلك الاجتماع، وقرروا تسخير نفوذهم في أول الأمر لفائدة السلطة. ويبدو أنهم سعوا إلى خذلان المتمرّد وأنصاره وعدم تبني قضيتهم، وحاولوا إقناع "إخوتهم" بذلك الموقف خاصة أنهم على بينة من عواقب العصيان. واستند رأيهم إلى مرجعية تاريخية ومصالح اقتصادية اخترلوها في قولهم: «... يكفيننا ما وقع لنا في قيامنا مع جده الباشا وما طرأ علينا من قتل الرجال وذهاب الأموال...»⁽⁵¹⁾. ولهذا لم يلق الأمير إسماعيل وأتباعه في البداية أي ترحيب ومساندة بجبل وسلات منذ نزولهم بجوار قرية القصيبة، ولم يكونوا أفضل حظاً لما لجئوا إلى زاوية الجلولي وخمس تيفاف. وكان ردّ أولاد إسماعيل عنيفاً، حيث «... خرجوا إليه يشتدون مدافعين له ولمن معه بالرصاص والحجارة...». ويرجع ذلك إلى الظروف الاستثنائية التي ميزتها الفوضى وعدم الاتفاق والتنافس، قبل أن يحسم الموقف لفائدة الشق المناادي بالتمرد وإعلان العصيان في وجه السلطة. ويبدو أن العناصر المخزنية استعانت في مهامها بعدد من الرجال الكبار، الذين حذبوا بحكم تجربتهم التفاوض ورفضوا التصادم مع المخزن. وذكر ابن يوسف أن شيوخ وسلات وكهولهم لم يكونوا راضين «... بما فعلته أحداثهم...»⁽⁵²⁾.

49. ابن عبد العزيز، مخ 18666 ورقة 15-16؛ ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 197.

50. ابن عبد العزيز، مخ 18666 ورقة 16.

51. ابن عبد العزيز، 1970، مخ 18666 ورقة 16.

52. ابن عبد العزيز، 1970، مخ 18666 ورقة 22-23؛ ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 13، 140-141.

وأدت الجوانب المتعددة لخير القوة وسياسة الاحتواء التي طبقتها العثمانيون في تعاملهم مع المجال الجبلي التونسي إلى نتائج ملموسة، لأن "الجبالية" اعترفوا في الأخير ولو اضطراريا بسلطة المخزن وقبلوا كغيرهم من القبائل الرعية أداء "الحقوق" الموظفة عليهم. ويبدو أن هذا الاعتراف تم إثر تفاهات بين قسم من زعماء الجبال وممثلي المخزن لأنه يتنزل في إطار الالتزامات المشروطة، لكن تلك التبعية المتبادلة لم تنسبهم في الواقع ثقافة المقاومة والتمرد التي أبقوا عليها وتوارثوها من جيل إلى آخر⁽⁵³⁾. وتدل أسماء بعض الأماكن بمناطقهم على حضور السلطة التي طالما قاوموها وتصدوا لرموزها: فقد احتوى جبل وسلات بشماله الشرقي على موقعين يفصل بينهما واد سيدي عسال وهما دار الباي وفسقية الباي، بينما ضمت مرتفعات عمدون مكانا يعرف باسم "بليدات الترك" ويقع بين "راقوبة الفريق" و"راقوبة مراقبة". وبالتالي يمكن القول إن مؤسسة المخزن استطاعت خلال العهد العثماني اختراق مجال "الجبالية"، خاصة أن سياسة العصا والحجزة ترافقت مع ضغط مالي وسعي جاد للاستحواد على فائض الإنتاج الزراعي والحيواني. فكيف تفاعل "الجبالية" ومجالهم مع موضوع الجباية أثناء العصر الحديث؟

الجبالية و اضطراب الاقتصاد التقليدي بالجببال التونسية :

شكلت الجباية خلال العهد العثماني المحور الرئيسي للعلاقة بين المخزن والمجتمع، لأن الحراج بمفهومه الواسع هو قاعدة الدولة والمصدر الأساسي لإيراداتها. وتفيد المصادر أن أهالي الجبال لم يتناغموا مع السياسة المالية المتبعة إذ كانوا في جملتهم لا يحتملون أداء الضرائب بشتى أصنافها، لكن الوثائق احتفظت بقوائم الجباية التي أداها "الجبالية" منذ عهد البايات المراديين⁽⁵⁴⁾. فما هي ملامح "المجابي" التي وظفت على أهل وسلات وعمدون؟ وكيف أثرت الجباية على أوضاعهم الاقتصادية؟

53. ابن أبي دينار، 1967، ص 232-236، 259؛ ابن يوسف، مخ 5249، ورقة 17-18، 21، 36-38، 42-43،

170-172؛ ابن عبد العزيز، مخ 18666 ورقة 22-26، 39-44، 271، 341-343؛

54. أ. و. ت. دفتر 1 ص 6-7، 9-10، 13-17، 19-23، 26-27، 29-30، 43-44، 47-48، 52... الخ؛ ابن أبي

دينار، 1967، ص 231، 233، 235؛ ابن يوسف، مخ 5249، ورقة 5-6، 32-33، 167-168؛ ابن عبد العزيز،

مخ 18666 ورقة 15-16، 595؛ ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 42، 55، 64، 83، 88، 134-137.

أ. الوضع الجبائي :

تفند الأخبار الواردة بالوثائق الانطباعات والأحكام المسبقة التي تناقلتها المصادر، لأن دفاتر "المقبوض والمصروف" تبين المحاسبات التي تخص أهل الجبال منذ القرن السابع عشر. فقد تحمّل هؤلاء منذ البداية قائمة من الرسوم الموظفة على أشخاصهم وممتلكاتهم، وهي ضرائب عينية ونقدية إما عادية أو غير عادية لا يتسع المكان هنا لاستعراض تفاصيلها. والمهم أن تلك "المجابي" امتازت بنوع من الاستقرار حتى نهاية القرن الثامن عشر، ما عدا بعض التغييرات الطفيفة التي ارتبطت في غالبيتها بتقلبات العشائر خاصة بالنسبة لعروش عمدون⁽⁵⁵⁾. فعلى سبيل بلغت جملة "مطالب" عشائر خمير (ورغول، أولاد عقيل، رحال، وقلان، أولاد ديار) سنة 1087 هـ/1676-1677 بأداء 439283 دينار، وهي تعود في غالبيتها إلى ضريبة "المجبي" إضافة إلى 2161 دينار فقط باقية "من العام الفارط". وسددوا بواسطة "الخلاص" علي العصابي غالب مطالبهم أي 228461 دينار، ولم يبق بدمتهم آنذاك سوى 410821 دينار (أي 54,27% من الأصل) رغم ظرفية الحرب الأهلية⁽⁵⁶⁾. بينما كان أهل عمدون مطالبين سنة 1156 هـ/1743-1744 بأداء 219681 دينار و 300 رأس بقر و90 قلة سمن و217461 قفيز قمح تونسي، وكانت الضريبة النقدية و"عادة البقر" تتوزعان كالآتي بين تلك العشائر :

55. أ. و. ت. دفتر 22 ص 7، دفتر 26 ص 102-103، دفتر 45 ص 104-108... الخ. لقد قمنا بدراسة الجباية لدى سكان الجبال في بحث آخر مستقل، وسيقع نشره قريبا.
56. توزعت ضريبة المجبي في ذلك العام كالآتي : ورغول 950 دينار، أولاد عقيل 128 دينار، رحال 880 دينار، أولاد ديار 325 دينار، وقلان 100 دينار. راجع : دفتر 1 ص 19.

عامة سيدنا (دينار)	عامة البقر	مرشم البقر (دينار)	الجبلي (دينار)	المجموعات / الضرائب
487.50	249 رأس	202.75	690	عمدون
---	12 رأس	9.75	65	بني سومر
---	3 رؤوس	2.50	60	ترهونة
---	---	---	166.75	بني مالك
---	---	---	50	أولاد طرف الليل
---	---	---	100	مغراوة
---	36	29.75	104.50	أولاد بالزويدات، أولاد مولا، الجواوة

جدول 2 : مجابي عروش عمدون النقديّة والعينيّة سنة 1156 هـ (دفتر 39 ص 47-49؛ دفتر 42 ص 89،

(98)

عين المخزن لكل عرش "خلاصا" ينتمي عادة إلى فئة الحوالب (ج. حانبة) أو الشواش (ج. شاوش)، ويتولى جمع الجباية ومسك سجلاتها بالتعاون مع الأعيان والشيوخ. والتحم أولئك الأعوان بالعروش حتى صاروا "أصحابهم" وهم الواسطة بينهم وبين باي الأمحال، وساهموا أحيانا في حلّ بعض المشاكل وإطفاء فتيل الحرب. وفي هذا الإطار فإن مسعود بوحلوفة شاوش "خلاص" الشيعية لما بلغه أثناء سنة 1728 خبر عصيانهم، «... ركب فرسه وصعد إليهم ونادى عليهم حتى اجتمعوا ثم تكلم معهم وبالقول الفرق خاطبهم (...). وبقي يحك لهم في الذروة والغارب حتى رجع إليه كل هارب...» وامتثلوا لكلامه ونصحه⁽⁵⁷⁾. وتحول قدوم المحلة إلى فترات تمرد وخروج عن الطاعة بالنسبة للجبليين خاصة داخل مرتفعات "أفريقا"، لأنها صارت كابوسا مروّعا في حياتهم إذ تولد رؤيتها في نفوسهم الفرع والرب وتذكّروهم بالقمع والترويع. ولذلك كانوا كثيرا ما يتوغلون داخل شعاب جبلهم، حتى ينقذوا مواشيهم ويحموا أشخاصهم ونساءهم وأولادهم من تعديات العسكر. فمثلا حينما سمع الشيعية بوصول محلة محمد الرشيد باي سنة 1729 قرب جبلهم، و «... رأوا الوطاق أشاعوا النفاق وصعدوا إلى أعالي جبلهم وركبوا فرسانهم واجتمعوا أرجلهم واستعدوا بعددهم

57. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 29.

ومكاحلهم...». واتخذ جبالية خمير في تلك الظروف المتقلبة نفس الموقف لما نزلت المحلة بنواحي نفزة، إذ هرب أولاد صولة «... إلى عرش وشتاته، مانعين بالنتافة وأعلنت وشتاته بالعصيان...» حسب تعبير ابن يوسف⁽⁵⁸⁾.

ولا يعتبر رفض الجباية ظاهرة معزولة أو ميزة لسلوك "الجبالية" كما يزعم مؤرخو البلاط، بل يتنزل ضمن واقعهم الاقتصادي وبيئتهم الطبيعية الصعبة. فهم يشكون إجمالاً من قلة الموارد داخل جبالهم ونقص السيولة النقدية أو انعدامها أحياناً، إضافة إلى ارتفاع كثافتهم السكانية خاصة داخل جبل وسلات. ويعكس الحوار الذي دار في صيف عام 1729 بين شيوخ الشحية و"الخلاص" حقيقة تلك المصائب الاقتصادية، إذ قالوا له ما نصه : «... إن أردت أن تحضر مما علينا من المجبة فاشترى من أموالنا وما عليك رهبة وخذ منا الغنم والبقر والمعز والبهيم عوضاً عما عندنا من الدراهم وأما المال فليس عندنا أردت أو كرهت أو قاتلتنا...»⁽⁵⁹⁾. وساعد قبول ذلك المقترح على استخلاص كافة "مجاوي" هذه المجموعة، لأن الأهالي سدّدوا ضرائبهم في شكل مواشي وشعير وتبغ. وتكرر هذا المشهد بعد سنة 1762 لدى عروش هذيل بنواحي جبال مقعد، حيث قال شيوخهم لقائد محلة الصيف «... بأجمعهم ما عندنا إلا البقر ندفعوه عوض المال فخبّر بشأنهم سلطانهم فأجابهم إلى هذا المقال وبعث الأمير علي باي واحداً من خدامه من يقبل منهم السرح وخرزنه دار يقبل منهم المال...»⁽⁶⁰⁾. ويبدو أن الفقر المادي هو الدافع الرئيسي الذي يفسر رفض الجباليين للجباية، لاسيما أن المخزن لم يكن في الغالب مستعداً لمراعاة واقعهم وتخفيف مطالبهم. فقد كان باي المحلة يرفض تأخير دفع المطالب ويشدد على سرعة جمع الأموال وعدم ترك "البقايا"، حتى أن المشايخ يضطرون أحياناً إلى التخلي عن التزاماتهم المخزنية ويقاسمون "إخوتهم" مشقة الهروب والاختفاء في أوعار الجبال. فمثلاً تحصن شيخ أولاد صولة مع "أخوته" سنة 1729 هروباً من المحلة وضغوطها، كما رفض أهل وشتاته أداء الجباية في صيف

58. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 29؛ ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 135-137؛
Cherif M.H., * 1986., T. 2, p. 48.

59. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 29.

60. كان المملوك رجب خزنه دار قائداً للمحلة في ذلك الوقت. راجع : ابن يوسف، مخ 5249، ورقة 173.

عام 1749 وشقوا عصا الطاعة رغم وجود محلتين في باجة بقيادة علي باشا وابنه الأصغر سليمان باي⁽⁶¹⁾.

وتعرض أهل الجبال إلى الردع المالي في عدة مناسبات خاصة إثر محاولات العصيان والتمرد، وأشار ابن أبي دينار إلى الضغط المالي الذي أصابهم أثناء "الحروب المظفرة" التي قادها حمودة باشا المرادي، إذ «...أذعنوا لأداء الخراج (...). وألزمهم أداء الدرهم والدينار...» و «...استمرت عليهم الجباية في كل حين...»⁽⁶²⁾. وسلطت الخطايا مرارا على الوصالية وأهل عمدون مثلاً أثناء 1729 و 1762 إثر تمرد "الصف الباشي"، لأن حركة العصيان كانت متبوعة دائماً بأعمال «...القتل والأسر والخطايا وكشف المحريم وبيع المضطر البنا وكشف حال المخدرات...»⁽⁶³⁾. فقد فرض الباي حسين بن علي سنة 1729 «...خطية التوبة...» على أهل وسلات مقابل تأمينهم وحقن دمائهم، وقدّرها في البداية بـ 60 ألف ريال ثم خفضها إلى 40 ألف ريال بعد إلحاح وتوسل المشايخ والأعيان. واعترف هؤلاء بعجزهم المادي لأن «...هذه الخطرة...» أفنت أموالهم وأفقدتهم «...الخلخال والعلاقة...» حسب ابن يوسف، ولذلك عادوا إلى جبلهم «...كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون...»⁽⁶⁴⁾. واعتمد الباي الحزم في استخلاص تلك الغرامة إذ «...عين من حوانبه قوادا وخلاصة وجعل خمسة من القواد كل خمس بقايدته وخلاصته...»، وطالب الشيوخ بالتعجيل بأداء المال وحذرهم من التباطؤ والتراخي. ولجأ أعوان المخزن إلى قمع الأهالي وترويعهم أثناء قيامهم بتلك العملية، حيث «...جعلوا القيود في أرجلهم وبالضرب أضروهم وغاية ما دفعوا (...)

61. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 29-30... الخ؛ ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 167.

62. ابن أبي دينار، 1967، ص 233-235.

63. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 28.

64. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 39-38؛ المكني، شتات أهل وسلات...، ص 30-36. لم يشر مؤلف الالتحاق إلى تلك الخطية، بل ذكر «...أن الباي حسين (...). كاتب أعيانهم، وداخل أولاد مانس منهم، وانقادوا إلى الطاعة، فعفا عنهم وتوثقوا بعفوه وأمانه...». راجع ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 137-135؛

Valensi L., « Le Djebel Ousselat... », in C.T., n° 47-48, 1964, p. 95-96 ; Cherif M.H., 1986, T. 2, p. 98-99.

ثلاثين ألف فزادوا القواد في تعذيبهم فباعوا ما يلبسون وما به يتغطون وما فيه يرقدون وأصبح ما فيهم رءوس...» (65).

وتضرر الوسالتية كثيرا من جراء تلك الخطية إذ أجبروا على التفريط في مدخراتهم وبيع ما يملكون من مواشي وأغطية، ولم يبق لديهم أي شيء لمواجهة ضرورات الحياة. فقد أضحوا «... في أكبر غصاصة يصبحون جيعا وبيوتون خماسا وطلعوا ما كان عندهم مخزونا لغرايب الدهر ويدفعون للقواد بالذل والقهر حتى نفذ ما عندهم فرجعوا على بيع سرهم ودوابهم...». وينسب إليهم مؤلف "المشرع الملكي" قولهم: «... ما عندنا دفعناه وما بقي لنا إلا الولد فمن سامنا فيه له بعناه...» (66). وتواصل ذلك الردع المالي على جميع الوسالتية إلى غاية سنة 1735 باستثناء أولاد مانس، لأن الباي حسين بن علي فرض عليهم «... في كل شهر رمية...» رغم مضاعفات التهجير وإخلاء جبلهم. وأججت هذه السياسة مشاعر النقمة والكراهية لدى "الوسالتية" حتى المعتدلين منهم، إضافة إلى كونها لم تكن مفيدة "للف الحسني" لأنها أدت إلى تعاطف قسم من المجتمع مع أئتك المستضعفين خاصة بالأرياف (67). ولكن ما هو أثر سياسة النهب الجبائي على اقتصاد قبيلة وسلات وعروش عمدون خلال العصر الحديث؟

ب . اضطراب الاقتصاد التقليدي :

إن المصادر لا تلمح إلى أية سياسة اقتصادية للمخزن تجاه المناطق الجبلية ولا تقدم أية إشارات في هذا المضمار، لأن السلطة لم يكن لها آنذاك أي "مشروع" أو أفكار شاملة تخص الإيالة بصفة عامة والجبال بصفة خاصة سواء لتنميتها أو للحفاظ على توازنها الاقتصادي الهش. وشكلت الجباية في ذلك العصر المحور الرئيسي لعلاقة البايليك بسكان المرتفعات وغيرهم، إضافة إلى كون جل القرارات المركزية الخاصة بأهل الجبال كانت جائرة ومرجلة. فمثلا يذكر مؤلف "المشرع الملكي" أن الباي حسين «... حنق (...). واستشاط غيضا...» إثر التهديدات التي أعلنها بقية الوسالتية ضد "إخوتهم" أولاد مانس القاطنين

65. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 38-39.

66. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 39؛ ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 135-137.

67. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 39.

بالسفع، وأمر بأن «... لا يبقى منهم أحد بالجبل يصبح وبيات وركب إليهم الخيل (...) وبلغوا إليهم أمره بالخروج من الجبل ومن عصى فلا تعرف له إلا الجبل...» (68).

وكانت السلطة تستحوذ بالقوة على فائض محاصيل الأرياف التونسية، إما في شكل سيولة نقدية أو منتجات فلاحية متنوعة. فالجلبون يفقدون سنويا تقريبا هاما من إنتاجهم الزراعي والحيواني وحتى إنتاج غابتهم لفائدة المخزن وأعوانه، لأنهم كانوا يسدون ضرائبهم في شكل أبقار وماعز وأغنام وسمن وقطران وتبغ وغيرها. وتنقل تلك المواشي والأحمال عادة إلى حاضرة تونس إما لتموين العائلة المالكة والبلاط والجيش أو بيعها لفائدة "المركانية"، وفي بعض الأحيان يروجها باي المحلة بأحد الأسواق القريبة مثلا سوق باجة الذي كانت تباع به مواشي أهل عمدون وخمير⁽⁶⁹⁾. فعلى سبيل كانت عروش الرقبة في سنوات 1670 تؤدي رأس بقر منها 150 رأس على عرش نهد و 96 رأس على سلول وبني يفرن، بينما سدد كل من عرش زعير ومجارة 64 رأس مقابل 46 رأس بالنسبة لعرش هرم و 12 رأس فقط على عشيرة مديونة⁽⁷⁰⁾. ويتم غالب هذا التحويل عند قدوم المحلة إذ يستخلص أعوان السلطة جل "المطالب" أثناء حضور قوات المخزن بسفوح الجبال أو على مشارفها، وكان قمع المخالفين والتمثيل بهم هو الحل المفضل لدى البايك لترويع "إخوتهم"

68. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 39. يرى بعض الدارسين أن هذا الوضع تواصل حتى بعد الفترة الاستعمارية مثلا بجمال الجزائر، راجع :

Michael Peyron, « Mutations en cours dans le mode de vie des Ayt Yafelman (Haut Atlas marocain) », in *Les Cahiers d'U.R.B.A.M.A.*, n° 7, 1992, p. 79-98; Jacques Trayssac, « Evolution des milieux et de l'agriculture dans les monts des Ouled Nail (Algerie) aux cours des vingt dernières années... », in *Les Cahiers d'U.R.B.A.M.A.*, n° 7, 1992, p. 99 et sq

69. أ. و. ت. دفتر 1، دفتر 3، دفتر 15، دفتر 21... الخ؛ ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 29، 106؛ ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 118، 194-195؛ ابن طاهر، "أضواء على الأسواق..."، الكراسات التونسية، الأعداد 148-146، ص 91؛ السعداوي، تطور عائلة مخزنية...، ش. د.، 1999، (مرقونة)، ص 552-563، 580-583؛

Cherif M.H., 1984, T. 1, p. 351-359 ; Bouzgarrou Larguèche D., *Wtan Al Monastir, Fiscalité et société (1676/1856)*, Tunis, 1993, p. 351-359 ; Bachrouch T., *Le Saint et le Prince en Tunisie*, Pub. De l'université de Tunis I, 1989, p. 358-371, 420-433

70. أ. و. ت. دفتر 1 ص 47؛ ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 29-30، 80.

وإرغامهم على الأداء. فمثلا لما فرت عشيرة أولاد صولة في صيف 1729 إلى داخل جبل وشتاتة، لاحقها الجنود وقبضوا على شيخها المدعو عبد الله بن العالاية «... وقطعوا رأسه ورموا لحمه إلى الكلب أكله...» حسب رواية ابن يوسف⁽⁷¹⁾.

ولم يكن المخزن راضيا عن المبادلات القائمة بين "جبالية أفريقا" ومصارف الساحل الشمالي، رغم الأموال التي كان يحصل عليها سنويا من الأوروبيين وهيئاتهم. وبدون أحكام تونس أرادوا التحكم في تسويق الحبوب والانفراد بعائداتها، ولذلك سعوا في عدة مناسبات إلى تعطيل تلك التجارة المباشرة أو منعها استنادا إلى ذرائع مختلفة كقلة المحصول الزراعي أو حاجة السوق المحلية أو عدم التزام النصارى بمحتوى المعاهدات وغيرها. فمثلا قام الداي أسطا مراد (ت. 1640) بمنع تصدير القمح بسبب قلة الإنتاج، كما حجّر الباي حسين بن علي تسويق الحبوب في السنوات العجاف وطالب نصارى المصارف بالتقيد بمحتوى الاتفاقيات المبرمة⁽⁷²⁾. وكانت الإجراءات التي طبقتها على باشا في أربعينات القرن الثامن عشر قاسية على أهل عمدون وجيرانهم، لأنها حرمتهم من التعامل مع الجنويين الذين تعودوا عليهم منذ القرن السادس عشر. ولم يستسلم "جبالية أفريقا" لذلك الواقع الجديد إذ حولوا وجهتهم نحو المراكز الفرنسية بكل من القالة (أي بلاد الخزر) وقربة تامكرت، وبدون أنهم شاركوا جزئيا في نقل بعض حبوب سهول باجة وحوض مجردة إلى ميناء بنزرت الذي ازداد نشاطه التجاري منذ ذلك الوقت. والمهم أن زيادة تدخل المخزن في تجارة الحبوب عرقلت تطور اقتصاد أهل عمدون وباقي عروش التل الشمالي، لأنها أضعفت تدريجيا روابطهم بتجارة البحر المتوسط وأجبرتهم على الانكماش خاصة بعد سنوات 1740⁽⁷³⁾.

71. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 29؛ ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 34، 42، 83، 91، 200... الخ؛

Chater K., 1978, p. 54-56 ; Cherif M.H., * 1984, T. 1, p. 194-195, 351-355, * 1986, T. 2, p. 29-30, 48 ; Hénia A., 1980, p. 36, 50-51, 56

72. ابن أبي دينار، 1967، ص 209؛ السراج، 1985، ج 2 ص 375؛ خوجة، ذيل بشائر...، ص 93؛ ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 47-48؛

Archives nationales de Paris, B I 1128 (L. du 29-1-1715), B I 1129 (L. du 5-8-1716), et B I 1130 (L. du 25-4-1725) ; Bachrouch T., 1977, p. 98, 102-103 ; Cherif M.H., 1984, T. 1, p. 82, 162, 164, 167, 357

73. ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 82-83؛ ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 152-153.

وغلبت الاعتبارات المالية والأمنية على تعامل السلطة مع أهالي المرتفعات إذ وقع تغييب الجانب التنموي بصفة مطلقة، وتؤكد الإجراءات المعتمدة عند محاصرة معاقل التمرد على انعدام سياسة التنمية وغياب أي تصور للنهوض الاقتصادي طيلة الفترة المدروسة. فقد كان قطع الأشجار المثمرة وأكل الزرع من قبل قوات المخزن ظاهرة ثابتة أثناء حصار أهل الجبال، حيث طبقت تلك السياسة في عدة مناسبات بنفس الطريقة ما دامت الغاية واحدة. فمثلا خلال تمرد الشيخ بلقاسم الشوك سنة 1674 بجبل وسلات إثر تورطه في محاولة الانقلاب التي تزعمها آنذاك الداوي الحاج علي لاز، عمد الباي مراد الثاني إلى «... قطع أشجاره وضيق عليه وألح عليه بالحصار...» قبل اقتحامه في أوائل محرم 1086 هـ/أفريل 1675⁽⁷⁴⁾. وكان المخزن يراهن على تدمير البنية الاقتصادية وتثمين آثارها السلبية لإضعاف شوكة أهل الجبال، لأنه يعلم جيدا الأبعاد الرمزية للشجرة والزرع ومكانتهما المميزة في حياة الريفين بصفة عامة. وأضحى هذا الإجراء قاعدة ثابتة في مواجهة الدولة الحديثة لانتفاضات أهل الأرياف، وهو ما يؤكد الطابع العنيف للعلاقة القائمة بين المخزن وسكان المناطق الوعرة حسبما يظهر من المصادر.

واعتمد الباي حسين بن علي نفس الإستراتيجية أثناء 1728-1729 ضد الوصالية حينما ناصرُوا تمرد ابن أخيه علي باشا، إذ «... بعث لأهل الساحل أن يأتوه ففزع إليه ووصلوا (...).» ثم قال لهم : «إني أريد أن أقص زيتون هذه الخوارج، فلا تكثروا علي من الجواب، فهذه الشواقر فخذوها وقصوا بهم الزواتن واحرقوها والسردار من العسكر قدامكم وخلفكم...». ويضيف ابن يوسف أنهم «... صاروا يقصونه، ثم بالنار يحرقونه...» و«... أقاموا على قص الزيتون مدة إلى أن عيت أهل الساحل وصاروا يهربون فرقة بعد فرقة...»⁽⁷⁵⁾. كما انتهج علي باي أيضا نفس السياسة خلال 1759-1762 عند مقاومته لتمرد إسماعيل ابن يونس باي، مثلا أثناء 1174 هـ/1760-1761 لاسيما أن الوصالية كان لهم في تلك «...»

74. ابن عبد العزيز، مخ 18666، ورقة 271؛ السراج، 1985، ج 2 ص 450؛ ابن أبي الضياف، 1977،

ج 2 ص 42، 55، 135، 198-199.

75. خسر «الوصالية» آنذاك حسب بعض المصادر حوالي 8000 زيتونة. راجع : ابن يوسف، مخ 10868،

ورقة 30؛ ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 55.

السنة زرع خصيب بسفح الجبل...» حسب رواية صاحب «الكتاب الباشي». فقد وجه الباي «... المحلات لأكله قطعاً للمادة عنهم وتضييقاً عليهم فأول من خرج بمحلته حسين كاهية أبو طاغان (...). ثم خرج بعده الوزير الأجل رجب خزنة دار وأبو عبد الله محمد بن عمار باش حانبه كل واحد منهما بمحلة (...). ونزلت كل محلة بناحية من نواحي الجبل وطفقوا يأكلون الزرع فاستهلكوا منه ما كان بالسفح ولم يسلم منه إلا ما كان بالأوعار وهو أقله ولما فرغوا منه رجعت المحلات الثلاثة في أول شوال...» (76).

وارتبط هذا التخريب المنظم لاقتصاد المجال الجبلي بطرفية استثنائية غلبت عليها الاعتبارات الأمنية، وكان هدفه الأساسي إضعاف صمود المتمردين وإجبارهم على الاستسلام وتفريق وحدة صفهم. لكن ظاهرة التمرد والثورة لا تبرر في الواقع تدمير غابات الزيتون والهناشير المزروعة، لأن السلطة يمكنها مصادرتها والانتفاع بمحاصيلها. كما أن الحصار العسكري والاقتصادي يعتبر آنذاك كافياً للقضاء على معاقل التمرد، مثلما حدث لأهل وسلات سنة 1729 وأثناء فترة 1760-1762. ولم يكن أهالي المرتفعات خاصة منهم الوسالتية قادرين على تحمّل الحصار الطويل وتبعاته لمدة طويلة بسبب قلة مواردهم، حتى أن زعماء التمرد حبذوا مغادرة الجبل خفية لما ظهرت لهم بوادر الخيانة داخل أنصارهم. وتعد مناورات المخزن آنذاك كافية لإحداث التصدع والفرقة بين المتمردين، مثلاً حينما راسل الباي حسين أعيان وسلات و «... داخل أولاد مانس منهم، وانقادوا إلى الطاعة، (...) وتوثقوا بعفوه وأمانه...» (77).

خاتمة :

يظهر من خلال ما سبق ذكره أن سياسة المخزن التركي منذ سنة 1630 تجاه المجال الجبلي بالإيالة التونسية كانت ترمي أساساً إلى اختراق تلك الملاجئ الطبيعية والقضاء على استقلالية مبادرتها، لكن آليات تطبيق تلك الاستراتيجية اتخذت أشكالاً متعددة

76. ابن عبد العزيز، مخ 18666 ورقة 37، 39.

77. ابن أبي الضياف، 1977، ج 2 ص 137؛ ابن يوسف، مخ 10868، ورقة 34-35، 38-39، 141-144.

ومتكاملة. فقد عملت الدولة على ضرب البنية الاقتصادية لسكان الجبال، رغم أن أنشطتهم التقليدية كانت هشة وموارد جبالهم متواضعة أو محدودة جدا مثلا بالنسبة لأهالي مرتفعات مطماطة ونواحيها. ولهذا أثرت سياسة النهب الجبائي والحصار وتخريب المزارع والبساتين بصفة سلبية على اقتصاد "الجبالية" وقاعدتهم المادية، لأنها جعلتهم يواجهون شظف العيش وظلم الأيام. وأدت سياسة احتواء زعماء الجبال خاصة منهم شيوخ المداشر (ج. دشرة) والعروش إلى إضعاف النسيج الاجتماعي بالمجال الجبلي، لأن المشايخ وبعض الأعيان الذين انخرطوا في خدمة السلطة أضحوا مزقين بين واجباتهم المعهودة تجاه "إخوتهم" وبين التزاماتهم المخزنية في إطار التبعية المتبادلة. فكيف تفاعل "جبالية" تونس مع استراتيجية المخزن منذ ثلاثينات القرن السابع عشر؟ وكيف أثرت مواقفهم الراضة لظلم الدولة على تطور أوضاع المجال الجبلي حتى أواخر القرن الثامن؟